

بيان

برامج التغذية المدرسية في عصر تحوّل النظم الغذائية

تمهيد:

تولّت المؤسسة العالمية لتغذية الطفل تنظيم المنتدى العالمي الرابع والعشرون لتغذية الطفل بالتعاون مع وزارة الخارجية اليابانية ووزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا ووزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتحالف الوجبات المدرسية والمنظمة الدولية لتغذية الطفل في اليابان.

انعقد المنتدى في شهر ديسمبر للعام 2024 بمدينة أوساكا – اليابان، وجمع تحت مظلته 408 مشارك من 82 دولة حول العالم. شمل الحضور مسؤولين حكوميين وموظفين لدى مؤسسات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات غير حكومية وقطاع الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والباحثين. وفي مسعى لمعرفة وتوثيق أصوات المشاركين وأولوياتهم واحتياجاتهم، صُممت أسئلة تحفيزية تُطرح يوميًا على مجموعتين من كل منطقة، وهم: (1) ممثلو الحكومات (2) الشركاء (المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وغيرهم) لاستنباط معلومات. أُعدت هذه الوثيقة لتكون نقطة التقاء لمنصارة برامج التغذية المدرسية وسياساتها على مستوى العالم. وقد أشرف على عملية إعداد البيان إريك مينشل – رئيس تحالف إنهاء الجوع.

أصوات الحكومات:

خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2024، لاحظت غالبية الحكومات تحسُّنًا في جودة برامج التغذية المدرسية الخاصة بها.

تواجه الحكومات عددًا من الأمور التي تعيق أو تمنع استدامة أو تحسين جودة برامج التغذية المدرسية، ومنها:

- افتقار التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة.
- التمويل غير المستقر.
- محدودية البنية التحتية (مثل: المطابخ المناسبة ومساحات التخزين ووسائل النقل).
- عدم توفر خيار تقديم الوجبات الغذائية المزروعة محليًا في المدارس – بصورة دائمة – نتيجة محدودية الإمدادات من الأطعمة عالية الجودة، وذلك لأسباب متعددة منها:
 - الصدمات المناخية التي تجعل من الصعب إنتاج جميع الأطعمة اللازمة للمشتريات المحلية.
 - محدودية قدرات الجهات الفاعلة عبر سلاسل القيمة.
 - عدم وجود قوانين وسياسات ومعايير وطنية تُنظّم إشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعاونيات المزارعين في برامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.
- محدودية نظم المتابعة والتقييم اللازمة لتوفير الأدلة ومتابعة التقدّم المحرز.
- تغيير كبير في صفوف المسؤولين الحكوميين.
- عدم وجود أخصائيي تغذية علاجية مكرّسين للبرنامج لضمان تقديم وجبات مغذية ومتوازنة.

ثمة أمور تدعم الحكومات في تحسين جودة برامج التغذية المدرسية، ومنها:

- التنسيق والتعاون بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك وزارة التعليم ووزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة المالية، وغيرهم، لضمان اتباع نهج شامل. وقد يشمل ذلك التنسيق والتعاون ما يرد ذكره أدناه:
 - إنشاء نظام متعدد القطاعات لإدارة برنامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.

- حملات المناصرة المشتركة لإصدار تشريعات خاصة بتقديم الوجبات الغذائية في المدارس التي تُشرك البرلمانات والمجالس المحلية.
 - ضمان التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.
 - تمويل حكومي مستدام من خلال وضع ميزانية مخصصة لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس. وقد يشمل ذلك التمويل ما يرد ذكره أدناه:
 - وضع استراتيجية وطنية لاستدامة تقديم الوجبات الغذائية في المدارس، مصحوبةً بخطة عمل ومؤشرات أداء.
 - إنشاء مصادر تمويل إضافية مخصصة لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس وتضمينها في قوانين التعليم والزراعة.
 - بناء القدرات وتقديم الدعم الفني للجهات الفاعلة عبر سلسلة القيمة، بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وموظفي تقديم الوجبات الغذائية في المدارس، واللذان يمكن تحقيقهما من خلال ما يرد ذكره أدناه:
 - إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص عبر سلسلة القيمة.
 - تدريب المزارعين المحليين لتحسين قدراتهم الإنتاجية.
 - مشاركة المجتمع المحلي من خلال إشراك أولياء الأمور والمعلمين والمشرفين وأفراد المجتمع المحلي والمزارعين لضمان استجابة البرنامج للاحتياجات والتقاليد المحلية.
- تساهم برامج التغذية المدرسية الحكومية بالفعل في إحداث تحوّل النظم الغذائية بالطرق أدناه، والتي يتوجب الاستمرار في دعمها وتوسيع نطاقها:
- ربط المدارس بمنظمات المزارعين القريبة عبر برامج تسمى "من المزرعة إلى المدرسة"، بحيث تُورد المنتجات المحلية إلى المدارس.
 - يضمن ذلك توفير إمدادات ثابتة من الأطعمة المنتجة محليًا، كما يخلق أسواقًا مستقرة للمزارعين.
 - لدعم هذه الجهود، يمكن للحكومات المركزية تخصيص أموال مباشرة للمدارس لتأمين المشتريات المحلية، بالإضافة إلى توفير تمويل مسبق للمزارعين؛ مما يشجعهم على زيادة الإنتاج بفضل الطلب المضمون.
 - نموذج آخر يتمثل في إشراك منظمات المزارعين الخاصة بالسيدات؛ مما يفتح آفاقًا مالية جديدة لسيدات المنطقة.
 - يُشجّع هذا النموذج المزارعين على تبني ممارسات زراعية أكثر استدامة من خلال عمليات تقديم العطاءات، مع التركيز على تزويد المدارس بمنتجات محلية طازجة وعضوية.
 - يُعتبر الاستثمار في تحسين وسائل نقل الأغذية الطازجة من العناصر المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار.
 - إنشاء حدائق مدرسية لتعريف الأطفال بالأطعمة المغذية وزيادة تنوع الوجبات المقدمة.
 - تعزيز الثقافة المحلية والتقليدية والمطبخ المحلي والتقليدي في قوائم الوجبات المدرسية؛ مما يساعد الطلاب على تقدير أهمية الأطعمة المحلية المغذية.
 - تشجيع استخدام مصادر بديلة للوقود من أجل طهي نظيف.
- لتمكين برامج التغذية المدرسية التي تديرها الحكومات من دعم تحوّل نظم الغذاء بشكل أكبر، ينبغي إعطاء الأولوية لما يرد ذكره أدناه:
- زيادة منشآت المعالجة التي يديرها المجتمع المحلي لدعم عمليات المعالجة الغذائية المحلية.
 - وضع إرشادات لاعتماد المنتجات المحلية لتسهيل عمليات الشراء المحلي.

- تشجيع رواد الأعمال في مجال الزراعة من الشباب ليصبحوا قادة في مجال الأطعمة الصحية.
- الترويج للفواكه والخضروات غير المستغلة – بصورة كافية – ضمن قوائم الطعام المدرسية وحدائق المطابخ.
- دعم المزارعين الأصليين وغيرهم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لزيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل المتكيفة مع ظروف المناخ.
- إشراك أخصائيي التغذية في الفصول الدراسية وتنسيق التنشيط التغذوي ضمن برنامج التغذية المدرسية.

تحتاج الحكومات إلى ما يرد أدناه من الشركاء لتنفيذ برامج تغذية مدرسية عالية الجودة:

- التنسيق مع القطاع الخاص، وخاصةً مع المجمعين، بشكل أكبر؛ لزيادة عمليات المعالجة المحلية.
- تقديم الدعم الفني لتوفير الأدلة وتعزيز القدرة البحثية الوطنية.

تشمل المسائل الأخرى التي تشعر الحكومات بضرورة التركيز عليها في العام المقبل:

- إجراء تحليل العائد على الاستثمار لبرامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس الخاصة بها.
- تقليل معدل تغيير العاملين في مجال الطهي المدرسي من خلال زيادة الرواتب ووضع بند الحد الأدنى للأجور لهذا العمل.
- تعزيز الأصوات التي تؤكد على أهمية الشمول الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.

تعمل الحكومات على مشاركة البيان مع أصحاب المصلحة، ويُستخدم بالطرق أدناه:

- يُشارك مع:
 - الوزارات المعنية، مثل وزارة المالية ووزارة الزراعة ووزارة النوع الاجتماعي ووزارة الحماية الاجتماعية ووزارة الصحة لدعم الحملات الدعوية.
 - الشركاء الفنيين والماليين والمسؤولين المحليين والإقليميين والمجتمعات المحلية ولجان إدارة المدارس والمُتبرعون.
- يُستخدم لتعزيز المصالح وجمع المشاركات المشتركة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع وتطوير البرنامج.
- يُستخدم كذلك كأداة في الحملات الدعوية بهدف رفع الوعي حول كيفية مساهمة برامج التغذية المدرسية في تعزيز صحة الأطفال وازدهار الدول.

أصوات الشركاء (المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وغيرهم):

خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2024، لاحظ معظم الشركاء زيادة في الاستثمارات بوقتهم وأموالهم، وخاصةً في مجالات التنشيط التغذوي وبرامج تقديم الوجبات الغذائية المزروعة محلياً في المدارس ودعم الوعي.

ثمة أمور تعيق أو تمنع الشركاء من دعم جودة برامج التغذية المدرسية التي تمتلكها الحكومات، ومنها:

- عدم وجود ميزات كافية وقابلة للتنفيذ.
- التغيير المتكرر للموظفين المحليين والمسؤولين؛ مما يؤدي إلى تعثر تقدم البرنامج.
- عدم وجود بنية تحتية لدعم تنفيذ البرنامج (مثل: المخازن والمطابخ والمياه الجارية، وغيرهم).
- تغيير المناخ والتحديات المرتبطة بالممارسات الزراعية المستدامة.
- عدم وجود أخصائيي تغذية لضمان جودة النظام الغذائي.

ثمة أمور تساعد الشركاء على دعم جودة برامج التغذية المدرسية التي تمتلكها الحكومات، ومنها:

- التمويل متعدد الأعوام والقابل للتنبؤ.
- الإرادة السياسية التي تظهر من خلال الدعم المالي ودعم الميزانية ومواءمة السياسات.
- التنسيق بين القطاعات المختلفة والوزارات.
- مرونة أكبر من الشركاء والحكومات – على حد سواء – من أجل تلبية الاحتياجات المحلية.
- زيادة عمليات توفير الأدلة والبيانات حول فوائد برامج التغذية المدرسية.
- مشاركة القطاع الخاص لزيادة القدرات والابتكار ومواجهة التحديات الرئيسية، مثل تأثيرات تغيّر المناخ.

يساهم الدعم المقدم من الشركاء لبرامج التغذية المدرسية التي تمتلكها الحكومات في إحداث تحوّل النظم الغذائية بالطرق أدناه، والتي يتوجب الاستمرار في دعمها وتوسيع نطاقها:

- الترويج للأطعمة عالية القيمة الغذائية لتشكيل سلوكيات الأطفال الغذائية التي من المحتمل أن يحملوها معهم إلى مرحلة البلوغ من خلال إشراك أخصائيي التغذية العلاجية.
- إدراج الأطعمة التقليدية والمغذية التي تراعي الظروف المناخية في قوائم الطعام المدرسية بما يتماشى مع الاحتياجات التغذوية للأطفال في المدارس.
- إنشاء حدائق مدرسية تُشرك الأطفال في تحفيز زملائهم والديهم والمجتمعات المحلية.
- تدريب أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التنقيف الغذائي والتغذوي.
- بناء قدرات المنتجين المحليين الذين يوفرون الطعام في برنامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.

لتحقيق تقدم ملموس في تحوّل نظم الغذاء من خلال دعم الشركاء لبرامج التغذية المدرسية التي تمتلكها الحكومات، ينبغي إعطاء الأولوية لما يرد ذكره أدناه:

- بذل تركيز أكبر على استخدام برامج التغذية المدرسية لتحفيز التحوّل في المزارع وتبني التقنيات الزراعية المحسّنة.
- اعتماد محاصيل أساسية أكثر تغذوية التي يتم إهمالها بحيث تكون محلية ومدعمة بيولوجيًا، حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا وفقًا للسياق.
- دعم الحكومات في مجالات معالجة الأغذية وتدعيمها وتعبئتها وتغليفها، مع توفير التدريب والدعم الفني.
- دعم بناء قدرات نظم التجميع والتعبئة والتغليف المحلية بما يتجاوز حدود تقديم الوجبات الغذائية في المدارس فحسب؛ مما يتيح المزيد من المشتريات المحلية.
- جعل الأطعمة المغذية أكثر جذبًا من خلال استراتيجيات التسويق والاستعانة بالطهاة المشاهير والفنانين والحصول على التوصيات، وغيرهم.
- زيادة الفرص التعليمية للأطفال وأولياء الأمور وأصحاب المصلحة لفهم أهمية الوجبات المدرسية المغذية بشكل أفضل.
- مواصلة تعزيز التحالفات والائتلافات الدولية للدعوة إلى زيادة الدعم الحكومي.
- تُعتبر عملية توضيح الوجبات المدرسية بالاستعانة بالاتجاهات السياسية حلاً سهلاً وفعالاً لدعم تحوّل نظم الغذاء.

تشمل المسائل الأخرى التي يشعر الشركاء بضرورة التركيز عليها في العام المقبل:

- بناء قدرات أصحاب المصلحة الحكوميين في مجالي المتابعة وإدارة البيانات؛ لتحسين عمليات اتخاذ القرارات المستنيرة، بما في ذلك إنشاء/ تحسين نظم بيانات مركزية.
- تحديد أهداف وطنية من الوجبات المدرسية (بما في ذلك، الأهداف التغذوية).

- تحسين الحوكمة فيما يتعلق بالتمويل المحلي وتوثيق جميع استثمارات الشركاء للحصول على صورة شاملة عن الفجوات في التمويل.
- معالجة مشكلة العمل غير المدفوع الأجر للسيدات (وخاصةً، الطاهيات ومقدمات الخدمات) في الدول ذات الدخل المنخفض، لتجنب زيادة نقاط ضعف السيدات والفتيات المحتملة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يرد ذكره أدناه:
 - الدعوة إلى أطر سياساتية تراعي النوع الاجتماعي.
 - التتبع المنهجي والبحث حول العمل غير المدفوع، مع تقييم تكلفة هذه العمالة ومساهمتها في برامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.
 - إشراك وزارات النوع الاجتماعي وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان وضع برامج تقديم وجبات غذائية تراعي النوع الاجتماعي في المدارس.
- ضمان وصول برامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس إلى جميع الفئات المهمشة.
- جعل برامج التغذية المدرسية مملوكة للحكومات، بحيث تمولها الحكومات بدلاً من الاعتماد على مساهمات المجتمعات المحلية الضعيفة.
- إدراك أن الوجبات المدرسية ليست مجرد وجبة طعام، فيجب أن تتضمن تدخلات مكملة أخرى لضمان نهج شمولي، بما في ذلك معالجة قضايا المياه والصرف الصحي، وغيرهما.

يعمل الشركاء على مشاركة البيان مع أصحاب المصلحة، ويُستخدم بالطرق أدناه:

- يُستخدم لتوجيه إرشادات بشأن إجراء الدراسات الاستقصائية/ التقييمات حول برامج التغذية المدرسية، بهدف فهم مدى ملاءمة البرامج وفعاليتها ونتائجها وتأثيرها، مع تقديم توصيات لتحسينها وتوسيع نطاقها والتخطيط المستقبلي والتكيف.
- يُشارك مع المجتمعات المحلية عبر ورش العمل والمنشورات والقنوات الرقمية لدعم عملية التنسيق.
- يُشارك مع جهات التمويل والمتبرعين والحكومات الوطنية للدعوة إلى إدراج سياسات تغذية ضمن برامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.

الخلاصة:

من المسلم به في المنتدى العالمي الرابع والعشرون لتغذية الطفل أن برامج التغذية المدرسية قد شهدت تحسناً ملحوظاً في جودة برامجها خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2024، وتساهم - بالفعل - في تحوّل نظم الغذاء. كما من المسلم به في المنتدى أنه ثمة حاجة إلى إنشاء نظم أكثر استدامة ومرونة لتوفير أطعمة مغذية على نحو متزايد لأطفالنا في المدارس، وذلك من خلال اتباع نهج شامل للتحوّل والتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالوجبات المدرسية. ويعمل ممثلو الحكومات والشركاء على مشاركة البيان لاتخاذ المزيد من الإجراءات في جميع المجالات الموصى بها.